الممثلية الدائمة لجمهورية العراق في نيويورك

بيـــــــان

وفد جمهورية العراق

أمـــــــام

المؤتمر الإستعراضي لمعاهدة عدم الإنتشار النووي لعام 2015

المناقشة العامـــة

نيويورك 4/27 – 2015/5/22

يرجى التدقيق قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة رئيس المؤتمر المحترمة،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

بدايةً أسمَحوا لي أَنّ أتقدَمَ بالتَعْازي الحارة ومُواساتنا إلى النيْبال لضحايا الزَلْزال الذي تَعرضَتْ اليه البلاد.

يُشرفَني بإسم وفد جَمْهُورية العراق التَقدْمَ بالتهنئة للسَيدة طَاوُوسْ فروخي لإنتخابها رَئيساً لمؤتمر مُراجعة مُعاهدة عَدْم الإنتشار النَووي لعام 2015، وأنه لَمنْ دَواعيْ سُرورنا أن يَكونَ ممثلاً من المَجْمُوعة العَربية ومَجْموعة دُول حَركة عَدم الأنحياز رَئيساً لهذا المُؤتمر، وإننا على ثِقة تامة بأن ما تتمتعونَ به منْ حكمة ومَهارات مهنية ستُكلل أعْمال مُؤتمرنا بالنَجاح، كمَا يَسرُني أَنْ أتقدَم بالشكر الى رؤوساء اللَجان التَحضيرية الثَلاثة للجُهود الطَيبة التْي بَذلوها في إثراء مُناقشاتنا الساعية إلى تعزيز إعتماد وَثيقة تُلبيْ مَشْاغل الدُول الاعضاء كافة وبمْا يُسهمُ في إنجاز أهداف مُعاهدة عَدَم الإنتشار النَووي. كما نَودُ الإعرابَ عَنْ ترحيبنا بإنضمام دَولة فلَسْطين الشَقيقة الى مُعاهدة عَدَم الإنتشار النَووي ومُشاركتها الاولىْ في هذا المَحْفل.

يؤيدُ وَفدُ بلاديْ البَيانَ الذي أدلتْ بهِ البَحرينْ بإسم المَجموعَة العَربية، والبَيانَ الذي أدلت بهِ إيرانْ، نيابةً عن مَجموعة دُول حَركة عَدم الإنحياز الأطراف في مُعاهدة عَدم الإنتشار النَووي ويَشكرُ مَجموعة الـ (NAM) لإنتخاب العراقَ نائباً لرئيس المُؤتمر.

السيدة الرئيس،

ما تزالُ الأسلحةُ النَووية تُشكل الخَطرَ الأكبرَ الذي يُهددُ البَشرية جَمعاء، لقوتها التَدميرية الفَتاكة ونَتائجها الكارثية على الأنسان والبيئة، ويمثلُ الإرهابُ النَوويُ أحدَ أكبرَ وأخطرَ التَهديدات التي تُواجهُ الأمنَ الدَولي، وتُعدُ تَدابيرُ الأمْن النَووي هي الوَسائلَ الضَرورية للحَيلولة دُونَ وصول المَوادَ النَووية الى أيدي الإرهابيين، ولذلك فأن مَطلبَ إخلاء العالمُ من الأسلحة النَووية والقَضاء عليها يُعدُ مَطلباً مَشروعاً وكَفيلاً بأن تُجنب العالمَ خَطرَ الإرهاب النَووي. وتُشكلُ مُعاهدة عَدم الإنتشار النَووي بركائزها الثَلاث مَجموعةً منْ الإلتزامات المُترابطة والمُتلازمة للدول الأطراف التي تُعتبر الحَافز وَراء إنضمْام هذه الدُول إليها. على الرُغم منْ ذلك، وبينما تقارب المعاهدة عقدها الخامس، إلا أنها لَمْ تَشهَدْ تَنفيذاً مُتوازياً يَعكسُ الإلتزامات والمَسؤوليات التي تُمليها على أطْرافها جَميعاً. إنّ المُعاهدةُ ما زالتْ تَشهدُ خَللاً

واضحاً يتمثّلُ في عدم قيام الدُول النووية بترجمة إلتزاماتها بنزع السلاح النووي إلى واقع عملي وفقاً لما نصتْ عليه المادةُ السادسةُ منْ بنودها والمقررُ الخاصُ بتأكيد أهداف ومبادئ المُعاهدة لعام 1995. هذهِ الإلتزاماتُ التي جددتها الدُولُ النوويةُ على نفسها خلال مؤتمرات المراجعة السابقة، وفي الوقت الذي تتعددُ فيه تلكُ الإلتزاماتُ التوافقيةُ، تستمرُ بعضُ الدول بتطوير واستحداث أجيال جديدة منْ الأسلحة النووية، والحفاظ على دور هذه الأسلحة في عقائدها الأمنية والعسكرية مُخالفةً بذلك نصَ وروحَ المعاهدة. ومنْ هنا يرى وفدَ بلادي إنّ الإختلالات التي تُعانيها المُعاهدةُ والقصورَ في بعضْ الأحكام إلتي تقودُ إلى نزع السلاح النووي يُمكنُ ان تفرزَ في الوقت الحاضر أو في المستقبل آثار أكثر خطورة اذا ما تداركتْ حالها وسدتْ هذه الثغرات او العيوبَ التي تعتريها.

السيدة الرئيس،

تُوليْ حكومةُ العراقْ أهميةً كبيرةً لمسألة نزع السلاح العام والشامل، إدراكاً منها إنّ سباقَ التسلُح لا يؤدي إلى إحلال السلم والأمن بقدر ماهوَ سببٌ رئيسيٌ للتوتر وعدم الإستقرار. إذ أثبتْ التأريخُ بأنّ سباقَ التسلح النووي لمْ يُقدمْ بتاتاً أي حلولاً سلميةً للمشاكل الدولية والإقليمية، بل هو غالباً سبباً للتوتر وتوسع هذه المشاكل. لذلك، فأنّ حكومة بلادي تؤمنُ بأنّ تحقيقَ عالميةَ الإتفاقيات والمعاهدات المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل، منْ خلال إنضمام جميع الدُول الأعضاء في الأمم المتحدة إليها أولاً، والإمتثال الكامل لإحكامها دُونَ تمييز ثانياً، والقضاء الكامل على تلكَ الاسلحة ثالثاً، يُمثلُ الركائزَ الرئيسيةَ التي توفرُ للمجتمع الدولي الضمانَ الحقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وإذ أغتنمُ هذه المناسبةَ لإعادة تأكيد العراقْ على إلتزاماته وإحترامه لجميع المعاهدات والأتفاقيات والترتيبات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الإنتشار، وإتخذتْ حكومةُ العراق جُملةً منَ التدابير التشريعية والإجرائية لتنفيذ هذه الإلتزامات، فبالإضافة إلى إنّ العراقَ منْ أوائل الدُول التي إنضمتْ الى معاهدة عدم الانتشار النووي في 1969/10/29، والتوقيع على البروتوكول الإضافي النموذجي لإتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 2008/10/9، وأعلنَ رسمياً منذ 2010/2/17 تنفيذهُ الطوعيَ للبروتوكول وفقاً للمادة 17 منه، وصادقَ عليه بتاريخ 2012/10/23. وإنضمَ إلى إتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية بتاريخ 2013/9/26، وإلى إتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بتاريخ 2014/7/7، والإتفاقية الدولية لقمع أعمال الأرهاب النووي، والى المبادرة العالمية لقمع الإرهاب النووي.

السيدة الرئيس،

يُعيدُ العراقُ تأكيدَهُ على إن عمليةَ التمديد اللانهائي لمُعاهدة عدم الإنتشار النووي في العام 1995، جاءتْ على أساس إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ومنْ كافة أسلحة الدمار الشامل، مما يجعلُ هذا الموضوع مُرتبطاً إرتباطاً عُضوياً وقانونياً بالمُعاهدة وفقَ صفقةٍ وحزمةٍ أساسيتين تُشكلان المكونَ الرئيسي للمُعاهدة، لجعلها حَجْرَ الزاوية في السيطرة على الإسلحة النووية ونزع السلاح. ولكنْ في حال عدم تنفيذ أحدَ مُكونات هذه الحُزمة بسبب تباطؤ الجهود الدولية في عقْد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية منْ الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى في الشرق الأوسط، الذيْ كانَ مُقرراً عقدهُ في هلسنكي في كانون اول 2012، فسيُعتبرُ ذلك تنصلاً عن الإلتزامات التي تضمنتها الوثيقةُ الختامية لمؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥، الذي على أساسهِ تمّ تمديدَ المُعاهدة، وتراجعاً عن الإلتزامات التيْ تضمنتها الوثيقةُ الختامية لمؤتمر المراجعة للعام 2010، وعنْ مسؤوليات الدول الراعية للمؤتمر بصفتها الدولُ الوديعةُ للمُعاهدة. بالتالي فأن ذلك، سيؤثرُ سلباً على مصداقية مُعاهدة عدم الإنتشار وسينعكسُ عاجلاً أم آجلاً على مستقبل المُعاهدة وعلى نظام عدم الإنتشار ونزع السلاح بشكلٍ عام.

السيدة الرئيس،

يُرحبُ العراقُ بإعادة إحياء النقاش الدولي بشأن الآثار الإنسانية لإستخدام الأسلحة النووية، وشاركَ العراقُ بفعالية في المؤتمرات الثلاثة التي عُقدتْ في أوسلو، ونايايريت، واخيراً في فيينا. وفي هذا السياق، يعربُ وفدُ العراقُ عنْ دعمه للتعهد الذي تقدمتْ به حكومةُ النمسا بهذا الشأن، والذي أكدَ على جُملةٍ منَ المواضيع المهمة تتعلقُ بمتابعة حق الأمن البشري للجميع وتعزيز حماية المدنيين ضدَ المخاطر الناجمة عنْ إستخدام الأسلحة النووية وتجديد الإلتزامَ بالتنفيذ العاجل والتام لأحكام مُعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى المخاوف الحالية التي يُثيرها عدمُ الإمتثال لإلتزامات مُعاهدة عدم الانتشار النووي لا بدَ من التوصل لإتفاق على صك قانوني دولي ملزم لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزةُ للأسلحة النووية بعدم استخدام أو التهديدُ باستخدام الأسلحة النووية منْ جانب الدول الحائزة، وتحديد الوسائلَ التيْ يُمكنُ منْ خلالها التقدمُ نحوَ تحقيق هذا الهدف، وينبغي عدم الخلطُ بينَ هذا الصكَ وبينَ نزع السلاح النووي والاّ يُعتبر بديلاً عنه.

يُؤمنُ العراقُ بأن أفضلَ ضمانة لعدم استخدام السلاح النووي هيَ الازالةُ التامةُ لهذا السلاح وهنا لابدَ منَ التذكير بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 8 تموز 1996 والتي تؤكدُ على انّ استعمالَ أو التهديدَ باستعمال الأسلحة النووية هو مخالفٌ لأحكام القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة، وعلى ضرورة التزام الدول بالسعي بحسن نية الى إجراء مفاوضات تفضيُ الى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وعلى العكس منْ ذلك فانّ التباطؤ في الشروع بهذه المفاوضات اصبحَ يُشكلُ عائقاً جدياً يحولُ دونَ بناء الثقة لدى الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية حيث انّ تمسك الدول النووية بترساناتها ومواصلة تطويرها يُعدُ بمثابة تهديداً لمنظومة عدم الانتشار، وانعكاساتها السلبية على السلم والأمن الدوليين.

يؤكدُ وفدُ بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول وخاصة النامية في مجال تطوير وانتاج واستعمال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأيضا حقها في الحصول على هذه التكنولوجيا دونَ تمييز أو معوقات، ويدعو الى ضرورة عدم الربط بينَ حظرَ الانتشارَ وحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعدم احتكارَ المواد الداخلة في التكنولوجيا النووية منْ قبل مجموعة محددة منَ الدول ومحاولة فرضَ شروط الزامية منْ أجل الحصول عليها تمس مصالحَ الدول.

السيدة الرئيس،

يُشددُ العراقُ أنّ مؤتمرنا هذا لمراجعة المعاهدة، يُشكلُ محطةً حاسمةً ونقطةً مفصلية بالنسبة لنظامَي نزع السلاح وعدم الإنتشار النووي، لذلك، لا نُريدُ أن يكونُ هذا المؤتمرَ مجردَ إجتماعٌ آخرَ لبحث أوجهَ النجاح والفشل في المعاهدة، بل ينبغي أن يُحقق تقدماً ملموساً في هذين النظامَين منْ خلال إتخاذ الخطوات العملية والفعلية لمواجهة التحديات والتوقعات والإخفاقات التيْ برزتْ جراء عدم الإلتزام الكامل بأحكام المعاهدة.

ويأملُ وفدُ بلادي أن تُتوجَ عمليةَ إستعراض معاهدة عدم الإنتشار النووي لعام 2015 بنتائج ملموسة ومتوازنة بينَ الركائز الثلاث للمعاهدة نزعُ السلاح وعدمُ الإنتشار والإستخدامُ السلمي للطاقة النووية، وأثباتَ مصداقيةَ المعاهدة منْ خلال تحقيق عالميتها، وضرورةَ التأكيدَ على الأهميةَ الحيويةَ لتحقيق عالمية معاهدة الحظرَ الشاملَ للتجارب النووية في

سياق تعزيز نظام عدم الإنتشار النووي، إذ إنّ هذه المعاهدة ستؤثر بشكل ايجابي في مسار ونتائج معاهدة عدم الإنتشار النووي وخاصة في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. كما وندعو الى ضرورة إيلاء الاهمية الى التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، فبالاضافة الى كونهما من بين أكثر الأدوات المفيدة اليوم للمساعدة على تنفيذ معاهدة عدم الإنتشار النووي فمن شأنهما أن يعززا نظام عدم الإنتشار الحالي، ويمكن أن يكونا حافزاً لتحقيق نتائج ناجحة في مؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الإنتشار النووي.

ختاماً، أود أن أؤكد من جديد إستعداد وفد العراق للعمل البنّاء من أجل تحقيق أهداف المعاهدة وإنجاح أعمال المؤتمر.

وشكراً السيد الرئيس